متّهمو المعاميز

القضيّة المنسيّة في الأقبية المظلمة

مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث
2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الإهداء ٣
كلمة المركز ٤
مقدّمة ٥

الفصل الأوّل
١- أحداث مارس ٢٠٠٩ ..... ٦
٢- من الاعتقال إلى التحقيقات والسجن.. رحلة عذاب لا تنتهي ٧

الفصل الثاني
١- المحاكمات الجائرة على ضوء تهم كيديّة واعترافات انتزعت تحت التعذيب..... ١٥
٢- المواقف الرسميّة والدينيّة والأهليّة من قضيّة معتقلي المعامير ١٧

الخاتمة ١٩

الإهداء....

إلى الشموع التي ذوت في عتمة الظلم وما انطفأت...
إلى كميل، ومحمد، وجاسم، وحسين، وعيسى، وصادق، وأحمد....

كلمة المركز

تحوي السجون الخليفيّة مئات القصص التي تروي ظلمًا وجرائم بحقّ البحرانيّين، إحداها ما عرف بـ«قضيّة المعامير»، حيث اتّهم ٧ شباب بجريمة قتل وافد باكستانيّ، لم يقترفوها، لكنّهم اعتقلوا وعذّبوا وأدينوا وحوكموا.

سنوات امتدّت على سجنهم، خضعوا فيها لمحاكمات صوريّة، لم تأخذ اعتبارًا للحقائق الواضحة، شكّلت نقطة اهتمام للشارع الشعبيّ والرسمي، بكلّ أطيافه.

مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث يلقي بهذا الكتيّب «متّهمو المعامير.. القضيّة المنسيّة في الأقبية المظلمة» الضوء على حقيقة ما جرى، استنادًا إلى الوقائع التي حصلت منذ الحادثة حتى الآن، بشهادة الشهود والأدلّة، كما يسرد تفاصيل اعتقال هؤلاء الشباب، وطرق تعذيبهم وأساليبه.

ويتناول فيه تفاصيل الحادثة، واعتقال الشباب وإلفاق تهمة قتل الباكستانيّ لهم، راويًا وقائع ما جرى معهم في مكتب التحقيق على أيدي جلاوزة الخليفيّ.

وفي الفصل الثاني يتطرّق إلى المحاكمات والأحكام الجائرة الصادرة بحقّهم، والمطالبات الأهليّة والرسميّة بالإفراج عنهم، وكيف لم يشملهم قرار العفو، طارحًا الأسئلة البديهيّة الناتجة من التناقضات والثغرات التي تحويها القضيّة.

المقدّمة

كثيرة هي القصص المؤلمة المخفيّة وراء قضبان سجون آل خليفة، ملفّات وأوراق رميت في أدراج بالية حتى غطّاها غبار السنين، خطوط غير متوازية على الجدران تعدّ أيّامًا لا أمد لها، وأنّات صامتة تروي حكاية حلم اندثر قبل أن يصير حقيقة.

من ظلمة السجن، ووحشيّة السجّان، وبرودة الليالي، وكثرة العذابات، ورغم القهر والآلام، تعود ذكرى سبعة شباب بعمر الربيع، لفّقت لهم تهمة زائفة كيديّة ليعتقلوا، ويعذّبوا، ويحاكموا، ويدانوا فغيّبوا ظلمًا وجورًا، تعود عبر كلمات تكتب لتنير لهم ظلمة سجنهم، وتدفئ لياليهم، وتمحو عذاباتهم، تعود بين صفحات هذا الكتيّب حتّى لا تبقى قضيّتهم منسيّة.

فما هي حقيقة ما جرى في مارس ٢٠٠٩؟ ومن هم هؤلاء الشباب؟ وكيف أُوقع بهم؟ ما هي تفاصيل اعتقالهم وتعذيبهم؟ وكيف تمثّل الموقف الرسميّ والشعبيّ من قضيّتهم؟

«متّهمو المعامير.. القضيّة المنسيّة في الأقبية المظلمة»، كتيّب يلقي الضوء على حقيقة ما جرى في قضيّة المعامير التي قتل فيها وافد باكستانيّ ودفع ثمنها سبعة شباب، استنادًا إلى الوقائع التي حصلت منذ الحادثة حتى الآن بشهادة الشهود والأدلّة، كما يسرد تفاصيل اعتقال هؤلاء الشباب وطرق تعذيبهم وأساليبه مع نبذة تعريفيّة عن كلّ واحد منهم.

الفصل الأول

أحداث مارس ٢٠٠٩

أقدم الكيان الخليفيّ على اعتقال كلّ من أمين عام حركة حقّ الأستاذ حسن المشيمع ونائبه الدكتور عبدالجليل السنقيس وسماحة الشيخ حبيب المقداد ومجموعة من النشطاء، لتضجّ المدن والبلدات والقرى استنكارًا وتنديدًا بهذا الأمر، فكان أن شهدت أغلب مناطق البحرين يوم السبت ٧ مارس ٢٠٠٩م مسيراتٍ وتظاهرات احتجاجيّة غاضبة، ومنها بلدة المعامير. قابلتها عصابات المرتزقة بقمع مفرط وتنكيل وحشيّ بالأهالي، فعمّ هدوء حذر أرجاء البلدة سرعان ما اخترقه صوت قويّ يشبه الانفجار، بحسب رواية أحد الأهالي.

يوم ١٠ مارس، أي بعد ثلاثة أيّام على الحادثِ اعتقل كلّ من «أحمد أبو سرة- ٢٨ عامًا»، و«حسين حمزة سرحان- ١٩ عامًا» وهو شاب في مقتبل العمر، حيويّ معطاء ومثابر، لم تكن البسمة تفارق شفتيه، و«أحمد علي السعيد- ٢١ عامًا»، » من مواليد ١٩٨٨، كان يعمل سائقًا بعد تخرّجه من الثانويّة، وهو ذو شخصيّة هادئة ومرحة.

وجّهت لأحمد أبو سرة تهمة محاولةِ قتلِ وافد باكستانيّ مع سبقِ الإصرارِ والترصدِ، ذائقًا أشدّ أنواع التعذيبِ للاعتراف بها، بيد أنّه ظلّ مصرًا على روايته أنّه هو مَن عمل على إنقاذ الباكستانيّ «شَيخ محمد رياض» من سيّارته التي كانت تحترق، طالبًا إحضاره لإثبات ذلك، لكنّه فوجئ بخبر وفاته.. أفرج عن أبو سرة بعد تقريبًا ٣ أسابيع.

بعدها استمرّ مسلسل الاعتقالات، حيث اقتيد كلّ من «صادق جعفر مهدي» المعروف بطبعه الهادئ وملازمته البيت أغلب الأوقات، و«عيسى علي سرحان» الذي كان طالبًا في السنة الأخيرة من المرحلة الثانويّة، و«كميل حسين المنامي»، من مواليد ١٩٨٤ متزوّجٌ وله ابنة اسمها «دعاء»، وأخيرًا الأخوين «محمد وجاسم حسن عيسى»، ليبدأ فصل جديد من المسرحيّة التي أعدّتها سابقًا الداخليّة، تدور أحداثه في مكتب التحقيقات تحت سياط الجلّادين.

٢ من الاعتقال إلى التحقيقات والسجن.. رحلة عذاب لا تنتهي

لم يختلف سيناريو الداخليّة حول ما جرى عن السيناريوهات التي تحضّرها سلفًا لقضايا كيديّة، وتهم جاهزة تسعى من خلالها إلى الانتقام من أشخاص بعينهم، أو أشخاص تجعلهم كبش محرقة خدمة لمصالحها الخبيثة.

فبحسب روايتها فإنّ «معتقلي المعامير»:« ارتكبوا في ٧ مارس/ آذار ٢٠٠٩ وآخرين مجهولين جرائم تنفيذًا لغرض إرهابيّ، إذ وجهت لهم النيابة أنهم قتلوا عمدًا مع سبق الإصرار والترصد؛ بأن بيّتوا النيّة وعقدوا العزم على إشعال حريق بأيّ سيارة شرطة تمرّ بمكان الواقعة وقتل من فيها، وأعدّوا لذلك عبوات قابلة للاشتعال، وترصّدوا في المكان الذي أيقنوا مرور سيارات الشرطة به، وإذ مرّت السيارة التي يستقلّها المجني عليه «الوافد الباكستانيّ» بمكان الواقعة، ظنّوا أنّها سيّارة شرطة، فقذفوها بالعبوات السالف ذكرها قاصدين إزهاق روح من فيها فأحدثوا به الإصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعيّ، التي أودت بحياته في ٢١ مارس ٢٠٠٩».

هذه هي رواية الداخليّة التي على أساسها اعتقلت الشباب السبعة، مسندة إليهم التهمة ليحاكموا بها محاكمة كيديّة سنلقي الضوء على تفاصيلها لاحقًا، وما بين لحظة الاعتقال حتى الوصول إلى المحكمة أيّام وأسابيع من التعذيب الوحشيّ على أيدي مجرمين تمرّسوا أساليب التنكيل والقتل البطيء، لتطالعنا وقائع التحقيق مع معتقلي المعامير بما تشرئبّ له الأبدان ولا تتحمّله القلوب الإنسانيّة.

المعتقل كميل حسين المنامي

مواليد ١٩٨٤ متزوّجٌ وله ابنة اسمها «دعاء»

تاريخ الإعتقال: ٣١ مارس ٢٠٠٩م

المعتقل كميل: عانى من كثرة الاستدعاءات إلى مراكز الشرطة قبل الحادثة، التي كان وقتهَا في السنابس حيث يسكن، فنصبت له الاستخبارات كمينًا وتمكّنت من اعتقاله.

بدأ مشوار الضرب المبرح منذ إصعاده إلى سيّارة الداخليّة مع الشتم المستمرّ، معصّب العينين كان يتلقى الضربات من كلّ الجهات: على رأسه ورقبته ووجهه وخاصة أنفه بهدف كسره وتشويهه، ثمّ عمدوا إلى رشّ وجهه بمادة حارقة تتفاعل مع الرطوبة فتزيده احتراقًا وألمًا.

تعرّض لمحاولات اعتداء جنسيّ مرات عديدة، وكان المحقّقون يضربونه بأيديه وأدوات صلبة وأنبوب بلاستيكيّ، وهو مقيّد الرجلين من الخلف إلى يديه، حتى يُفقدوه الوعي، ليفيقوه بالماء البارد ويعاودون ضربه، إلى أن يشارف على الموت.

ومن أساليب التعذيب أيضًا التي مورست على كميل، كان رميه عن الدرج وهو مربوط، كما هدّدوه بإحضار زوجته واغتصابها أمامه إن لم يوقّع على أوراق لا يعرف مضمونها، وعلّق من يديه ورجليه وهدّد باستخدام الكهرباء إن لم يعترف رغمًا عنه بجريمة لا يعلم عنها شيئًا. بقي كميل ٤ أيّام معصوب العينين في غرفة كتب عليها: «مقبرة الأحياء والأموات».

في نهاية الأمر اضطرّ إلى التوقيع مكرهًا، حتى لا تمسّ كرامة زوجته وعرضها، وتحت وطأة التعذيب الذي سبّب له انهيارًا عصبيًا وصرعًا استلزما معالجته في الطبّ النفسيّ.

أثناء مدّة توقيفه منع من الاستحمام والأكل والصلاة، حيث كان يقدّم له الطعام غير المطبوخ مع بقاء يديه مقيّدتين إلى الخلف، دون فكّ قيده ليتمكّن من تناول الطعام.

تقرير الطبيب الشرعي المكلّف من قبل النيابة بتوقيع الكشف الطبيّ على كميل، أكّد حدوث آثار تعذيب بتاريخ معاصر للقبض عليه، وكذلك بيّن أنّ سبب الإصابات الموجودة على ظهره جسم صلب عن طريق الضغط والاحتكاك، والإصابات الموجودة على وجهه مقابل جفن العين اليمنى هي نتيجة تعرّضه للضرب، وأخيرًا التسحجات الموصوفة على جانبي الوجه (النتوء الزيجومي) جرّاء الاحتكاك بجسم خشن السطح، كما إنّ ملف الدعوى يحوي صورة تظهر وجهه المنتفخ من الضرب.

المعتقل محمد حسن أحمد عيسى

مواليد ١٩٨٥م

تاريخ الإعتقال: ١ أبريل ٢٠٠٩م

المعتقل محمد عيسى، ألقي القبض عليه بعد هروبه من منزل خالته، واختبائه تحت إحدى السيّارات، حيث سُحب ورُكل ورمي على الأرض بقوّة ما أدّى إلى ارتطام وجهه وإصابته، كما رشّ عليه مادة حارقة، وظلّ طيلة الوقت من لحظة اعتقاله حتى وصوله إلى مبنى التحقيقات يتلقّى الضربات والركلات، ورأسه بين قدميه وهو عاجز عن الرؤية.

تمّ تقييده بشدّة بالحبال ورمي على وجهه على الأرض، واستمرّ ضربه ودوسه لإجباره على الاعتراف على أحد المتّهمين، وقد شهد جاسم عبد الحسن بأنّه رآه معلّقًا ويجري تعذيبه، حيث كان أحد أفراد الشرطة يشدّ العصابة بقوّة على عينيه، وآخر يضربه على ظهره ورجليه، طالبين منه الاعتراف على كميل، إلى أن وصل لحالة من الصرع من شدّة الألم، ففكّ قيده وترك بعد أن وقّع على إفادة لا يعلم مضمونها.

هدّده المحقّقون بأن يعزي سبب الإصابات إلى سقوطه، وليس إلى تعرّضه للضرب، على خلاف الحقيقة، وقد افتعل وكيل النيابة قصّة رفسه لتغطية آثار الضرب، بينما أثبت تقرير الطبيب الشرعيّ أنّ أثر التسحج الموصوف في يسار وجهه ناتج عن الاحتكاك بجسم خشن السطح في تاريخ يعاصر الوقعة، كذلك التسحجات حول الرسغين هي على غرار ما يتخلّف من الأصفاد.

المعتقل جاسم حسن أحمد عيسى

مواليد ١٩٨٧م

تاريخ الإعتقال: ١ أبريل ٢٠٠٩م

جاسم حسن أحمد عيسى، وهو شقيق محمد قبض عليه معه، تعرّض للتعذيب والضرب من لحظة اعتقاله، حيث ضرب على وجهه وبطنه والمناطق الحسّاسة من جسمه، رغم عدم مقاومته المرتزقة، كما تعرّض للسباب والشتم المتواصل. عند وصوله إلى المركز ربط بالحبال وضرب بشدّة على رجليه، ثمّ جُعل في وضعيّة الفيلقة مع استمرار الضرب، وكان طوال الوقت يتلقى الشتائم والسباب والإهانات من الشرطة بالإضافة للبصق، ومنع من الصلاة واستخدام الحمام.

بقي جاسم ٤ أيّام مقيّدًا للخلف ومعصوب العينين، لا يقدر على النوم ولا الأكل، ولم يلبّ طلبه بفكّ قيده، وكانت توضع على جسمه الحشرات المؤذية، في اليوم الرابع سمحوا له بالصلاة ولكن فقط فرضًا واحدًا، ليكتشف فيما بعد أنّهم لم يوجّهوه إلى القبلة، بل جعلوه يصلّي باتجاه خطأ، وأخذوا يهينون مذهبه ودينه بالقول له: «تريدون الصلاة؟ هل تعرفون الله وتعرفون الصلاة؟ أنتم مجوس وقتلة»!

لم يكتفوا بكلّ ذلك، بل هدّده مدير السجن باغتصاب أمّه وأخته وزوجته أمامه، وأجبر على التوقيع على أوراق لا يعرف مضمونها وما تحويه، بواسطة شخص أمسك يده وهو ملثّم وجعله يوقع، ثمّ تركوه.

بعد ذلك توجّهوا به من مركز الشرطة إلى النيابة للتحقيق، وظلّ يتلقّى الضرب طيلة الطريق مع تهديده بعدم تغيير أقواله، وإلا ستتم إعادته وضربه مرة أخرى، وكان معصوب العينين أثناء ذلك، وعندما أعيد إلى السجن وضعوه بالانفراديّ لمدّة تزيد عن الشهر، ولما كان ينقل إلى السجن الجماعيّ، كان يقف مع بقيّة المتهمين إلى الجدار، وتتمّ إهانتهم وضربهم، أما منفردًا فكان يربط بالدرج ويهدّد قبل كلّ جلسة محاكمة بعدم الشكوى للقاضي عن التعذيب الذي تعرض له، وإلّا سيعاودون تعذيبه، هذا إضافة إلى المضايقات الكثيرة من قبل شرطة المركز، حيث أخذوا منه ساعة يده، وضربه شرطيّ يدعى «علاوي»، ثمّ حرّروا محضرًا ضدّه رغم كونه الضحيّة.

المعتقل حسين حمزة سرحان

مواليد ١٩٩٠م

تاريخ الإعتقال: ١٠ مارس ٢٠٠٩م

حسين حمزة سرحان، قبض عليه بينما كان نائمًا، في اليوم الثاني على الحادثة، هجم المرتزقة على بيته وقيّدوه، وعصّبوا عينيه وأركبوه سيّارة مدنيّة، ثمّ توجهوا به إلى مركز مدينة عيسى وأدخلوه المبنى المجاور للمركز.

بدأ تعذيبه منذ دخوله إلى المبنى، حيث ضرب بالأيدي على وجهه، ونقل إلى الطابق الثاني وبقي واقفًا مدّة طويلة مقابل الحائط، بعدها جاء أشخاص مدنيّون ورشّوا على عينيه مادة حارقة، فلم يعد يبصر، فقام محقّقان بضربه على وجهه ورفسه على رجليه، أحدهما كان على يمينه والآخر على يساره، وكلّ واحد منهما يضربه من جهته، ثمّ ألقياه على بطنه على الأرض، وسألاه: من قتل الباكستانيّ؟ أجاب: لا أدري. فأخذا يصرخان عليه: اعترف اعترف.. لينتقلا بعدها إلى «الفيلقة»، وهي طريقة تعذيب تقوم على تعليق المعتقل بين كرسيين أو طاولتين بحيث يكون القضيب تحت الركبتين في وضع الثني، بينما يكون اليدان والرسغان مربوطين بالكاحلين، ثم ينهال المحقق بالضرب بأنبوب بلاستيكيّ أو بعصا على باطن القدمين، مسبّبًا آلام لا تحتمل.

استمرّ ضرب حسين ولطمه وتعذيبه والضغط عليه وتهديده بإحضار أمّه وأخته ليعترف، فكان أن خضع واعترف بحرق الباكستانيّ، ثمّ أعيد إلى الأعلى بعد أن رمي عن الدرج وأمر بالاعتراف، فرفض، عندها قام الشرطيّ بضربه على رأسه مكرّرًا سؤاله وتهديده، وكان أن وصل إلى مرحلة الانهيار جرّاء التعذيب، فوافق مرّة ثانية على الاعتراف، بعدها أكمل المحقّق أسئلته:

- هل حرقته؟ أجابه حسين: نعم.
- أين كان ذلك؟ قال له عند البوابة.
- من كان معك؟ جاء جوابه أناس لا أعرفهم، فقام المحقق بتعداد أسماء منهم: محمد حسن عيسى، وأخوه جاسم، وكميل حسين المنامي، وعيسى علي عيسى، وأحمد علي، وحسين مدن وأسماء أخرى لم يتعرّف عليها. ثمّ سأله من حرق الباكستاني؟ لكنّه لم يملك الإجابة، وحتى يتخلّص مما هو فيه أقرّ أنّه هو، بعدها قام المحقق بإعطائه القلم حتى يوقع على الإفادة، ثمّ نقلوه إلى حجرة حمام لمدة يومين دون طعام.

المعتقل عيسى علي سرحان

مواليد ١٩٩١م

تاريخ الإعتقال: ١٦ مارس ٢٠٠٩م

عيسى علي سرحان، اعتقل من بيته فجر ١٦ مارس ٢٠٠٩، حيث اقتحم المرتزقة البيت غير آبهين بحرمته وتوجّهوا بالأسلحة إلى غرفته حيث سحبوه من سريره وهم يشتمونه ويسبّونه، وعاثوا في البيت تخريبًا.

اقتيد حافيًا، وعصّبت عيناه وربطت يداه بالقيود، وأوقف خارج البيت لمدّة ليست بسيطة، بعدها أدخل سيّارة مدنيّة وأجلس بين شرطيّين مدنيّين، طلبا منه أن يسبّ الأستاذ حسن مشيمع لكنّه رفض، فأخذا يضربانه على عنقه ورأسه حتى وصولهم إلى مركز شرطة الوسطى.

أدخل إلى غرفة التعذيب، مع إصرارهم على سبّ الأستاذ حسن مشيمع، وإصراره على الرفض، فانهالوا عليه ضربًا بالأيادي وخراطيم المياه والأحذية وكانوا يتناوبون عليه، كما قام أحد الضبّاط برش مادة حارقة على عينيه، ثمّ إلى الفيلقة والضرب بلا رحمة، مع الشتم المستمرّ وإهانة أمّه وأخته، شعر أنّه كاد يموت، عندها أنزلوه وطلبوا منه الجري مع الضرب، وأرجعوه مرة ثانية وربطت يداه ورجلاه من الخلف، وعلّق ثانية، وأخذوا يركلونه بأحذيتهم وبالأسواط من كلّ مكان ويسبّونه. سألوه عن كميل المنامي وباقي الشباب، فأجاب أنّه لا يعرفهم، استمرّ التعذيب طيلة أربعة أيّام متواصلة على هذا المنوال.

في اليوم الرابع، عند منتصف الليل أخذوه إلى النيابة للمرة الأولى مع صادق جعفر، وذلك لتمديد الاعتقال، حيث مدد لهما أسبوعان، وأرجعوه من النيابة والقيد مشدود على يديه لدرجة مؤلمة فطلب فكّه، لكنّهم زادوا إحكام قفله.

حاولوا اغتصابه لكنّه ظلّ يقاومهم، فهدّدوه باغتصاب أمّه وأخته أو يعترف، فخاف على عرضه وشرفه واضطر إلى أن يستجيب لهم رغمًا عنه، عندها أدخل على المقدّم شمسان الذي هدّده بوحشيّة حتى يجبره على توقيع اعترافه، وكان عيسى ينزف بشدّة بسبب الضرب على بطنه وصدره.

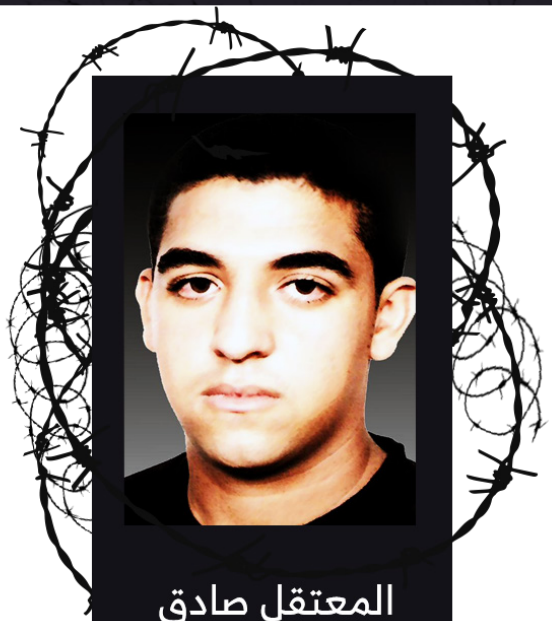

المعتقل صادق جعفر مهدي

مواليد ١٩٨٨م

تاريخ الإعتقال: ١٦ مارس ٢٠٠٩م

صادق جعفر مهدي: اعتقل من منزله على يد قوّات خاصّة، قامت بمحاصرته بسيارات مكافحة الشغب، ثمّ نقل إلى مركز الشرطة، بالضرب ورشّ وجهه بالمادة الحارقة، واعتدي عليه جنسيًّا بإدخال هوز في مؤخرته، وقد تنفخت يداه من جرّاء الضرب، وكان يفقد الوعي باستمرار بسبب رشّه بالمادة الحارقة، حتى أنّه لم يكن واعيًا عندما نقل إلى النيابة لإجراء التحقيق، وجرى تهديده هناك بإعادته وضربه واغتصاب أمّه، إن لم يعترف أمام وكيل النيابة الذي كان يحقّق معه والهاتف مفتوح، ويلقّن الكلام الذي كتب في التحقيق.

عندما عرض صادق على النيابة مرّة ثانية أنكر اعترافاته، وقال أنّه أدلى بها بسبب التهديد والضرب المبرح حيث خلعوا له أظفر قدمه اليسرى، وتورّمت عينه من الضرب، عرض على الطبيب الشرعيّ بعد أسبوعين من تعذيبه لإخفاء آثار الضرب، لكنّ التقرير الطبيّ أثبتها رغم ذلك، حيث ذكر أنّ الآثار في يده مقابل الرسغ الأيسر هي عبارة عن آثار تسحجات جرّاء الاحتكاك بالقيد في تاريخ يعاصر الواقعة، ما يؤكّد تعرّض المتهم للتعذيب.

المعتقل أحمد علي السعيد

مواليد ١٩٨٨م

تاريخ الإعتقال: ١٠ مارس ٢٠٠٩م

أحمد علي أحمد سعيد: ألقي القبض عليه يوم الإثنين ليلة الثلاثاء الساعة الثانية والنصف فجرًا، من بيته الذي دخله المرتزقة عنوة، حيث قيّدوه إلى الوراء وأركبوه الجيب وهو معصّب العينين، ووعدوه بمساعدته إن اعترف، لكنّه أجاب بأنّه لا يعرف شيئًا، فهدّدوه باغتصاب أمّه وأخته.

في مدينة عيسى لم يدخلوه إلى المركز بل إلى المبنى المجاور، حيث بدؤوا يضربونه عند الباب، ثمّ أخذوه إلى أسفل الدرج وسحبوه على رجل واحدة، ورشوا عليه المادة الحارقة، بعدها رموه أرضًا وصاروا يدوسون عليه ويرفسونه، ووضعوا المادة الحارقة في فمه حتى كاد يتقيّأ، فأخذوا يسبّونه ويقذفونه بأبشع الألفاظ.

حاولوا الاعتداء عليه جنسيًّا لكنّه قاوم بشدّة وتمكّن من ردعهم، بعدها أخذوه إلى الطابق الثاني، وأدخلوه إلى غرفة ليوقّع على أوراق لم يستطع رؤية ما تحويه بسبب المادة الحارقة، لكنّه رفض فأخذوا يهدّدونه بالحرق والضرب المبرح حتى وقّع، عندها أزاحوا عنه اللثام، لينتقل إلى مرحلة ثانية من التعذيب على يد الضابط شمسان وغيره، ليثبّتوا اعترافه بشراكته مع الشباب الآخرين بجريمة قتل الباكستانيّ.

بقي أسبوعين بعد توقيعه، دون السماح له بالاتصال بأهله، حيث أودع التوقيف مع الباقين.

الفصل الثاني

١ المحاكمات الجائرة على ضوء تهم كيديّة واعترافات انتزعت تحت التعذيب

كما أسلفنا فإنّ رواية الداخليّة حول ما جرى في ٧ مارس ٢٠٠٩ أنّ المعتقلين السبعة أقدموا مع سبق الإصرار والترصّد على إشعال حريق بسيارة الباكستانيّ «شيخ محمد رياض» ظنًّا منهم أنّها سيّارة شرطة، فأحرقوها وأصيب الباكستانيّ بحروق وإصابات أودت بحياته في ٢١ مارس ٢٠٠٩.

هذا هو سيناريو النيابة الذي على أساسه ألصقت التهمة بالمعتقلين السبعة، إضافة إلى إكمال فصوله بروايات متناقضة، ومعلومات متضاربة، ومعطيات مبهمة، فالمحقّقون علموا أنّ الشباب هم من أقدموا على ذلك بمعلومات سريّة من أشخاص من بلداتهم، ومساعد النيابة انتقل إلى مجمع السلمانيّة الطبيّ لسؤال المجني عليه عند الساعة السابعة مساء بتاريخ ٧ مارس/ آذار «أي يوم الحادثة»، فيما أكّد شاهدا الإثبات «ضابطا شرطة» أنّ الواقعة حدثت عند الساعة العاشرة مساء من اليوم نفسه، علّل ذلك مسؤول النيابة بأنّه خطأ ماديّ في تاريخ تحرير المحضر الإجرائيّ، حيث دوّن الأحد ٢٠٠٩/٣/٧، بينما الصحيح هو الأحد ٢٠٠٩/٣/٨، فضلًا عن رفض النيابة ادّعاء الدفاع أنّ المعتقلين عذّبوا، بل الآثار الموجودة عليهم هي بسبب الحديد الموجود في غرف التحقيق! مسرحيّة ضعيفة الإخراج بامتياز.

في المقابل جميع الشباب كان لهم حجج وأدلّة تثبت عدم وجودهم في مكان الحادثة أثناء وقوعها، وقد نشرتها صحيفة الوسط، في عددها الصادر في ٢٦ أبريل ٢٠١٠: «وقد ذكر الشاهد الأول أنّ المتهم الأوّل يعرفه معرفة سطحية، وأنه مساء الواقعة كان معهم منذ الساعة ٨ مساء وحتى ١١ مساء، يلعبون كرة القدم.

وقال شاهدا المتهم الثاني وهما صديقاه إنهم كانوا في النادي البحري في منطقة المنامة منذ المغرب من مساء يوم الواقعة وحتى اليوم الثاني، وأضاف أحد الشاهدين أنّه تلقى اتصال من والدته التي طلبت منه عدم الرجوع لمنطقة المعامير بسبب وجود أحداث أمنيّة.

زوجة المتهم الثالث ذكرت أنّها اتصلت بزوجها المتهم الثالث لكي يصطحبها من مكان عملها في مجمع سترة، مضيفة أنّه منذ الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة وأربعين مساء كان في المجمع وينتظر خروجها من عملها.

والدة المتهم الرابع وشقيقه شهدا بأنّه لم يخرج من المنزل بعد صلاة المغرب، وأضافت والدة المتهم أنّ ابنها خرج وقت العصر لممارسة كرة القدم وبعدها عاد للمنزل ولم يخرج.
وقد شهد ابن عم المتهم الخامس بأنّه كان مع ابن عمة المتهم في منطقة المعامير في منزل جدهم وعند الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين خرجوا بالقرب من منزل جدّهم لتدخين السجائر، ومعهم عدد من الأصدقاء، وأنّهم شاهدوا وجود حرائق في المنطقة.

وأضاف الشاهد أنّ أحد الأصدقاء هو من جيران المتهم الذي قام بإيصال الأخير إلى منزله.
كما شهد جار المتهم الخامس، وهو صديقه، بأنه قام باصطحابه من أمام منزل جدّه إلى منزله، وأنهم قاموا بتدخين السجائر بالقرب من منزليهما وبعدها توجّه كلّ واحد لمنزله.
وشهد شخصان بأنّ المتهم السادس كان معهم مساء الواقعة منذ الساعة الثامنة والربع وحتى ١٢ مساء في منطقة الرفاع في صالة ألعاب».[١]

مرّت محاكمة «معتقلي المعامير» بمحطات اتسمت بالمماطلة من قبل النيابة، والتعنّت من قبل آل خليفة أنفسهم، ففي العام ٢٠٠٩ اتضّح أنّ ما يؤخّر عمليّة التسوية هو مبلغ الدية التي كانت من المقرر أن تدفع لذوي الباكستاني القتيل، بيد أنّ الموضوع ظلّ بين أخذ ورد وأثار الكثير من التساؤلات من هيئة الدفاع، باعتبار أن قبول المتهمين بدفع الديّة يشكّل إقرارًا منهم واعترافًا بقتلهم له، كما وقع خلاف حول قيمة الدية.

وكان أن أصدر حمد بن عيسى ما يسمّى عفوًا ملكيًّا عن ١٧٨ محكومًا في قضايا أمنيّة، أفرج عمّا يقارب ١٥٠ منهم، ما يعني أنّ معتقلي المعامير إضافة إلى ١٩ معتقلًا من كرزكان[٢] متّهمين في قضية قتل الشرطي ماجد أصغر الذي لقي حتفه بالقرية، كانوا مشمولين ولكنّهم لم يخرجوا، وقد رأت ذلك المعارضة آنذاك، على لسان أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان، تراجعًا عن تنفيذ القرار وتبدّلًا بالموقف الرسميّ من القضيّة. وزير الديوان خالد بن أحمد آل خليفة، برّر الأمر بأنّ موضوع المتهمين في قضيتي كرزكان والمعامير «يختلف تماما عمّن صدرت بحقّهم أحكام قضائية وشملهم العفو الخاص وعمّن تم وقف الإجراءات القضائية عنهم وهؤلاء جميعا يشكلون الغالبيّة؛ كون هاتين القضيتين تتعلّقان بالحق الخاص في المقام الأول ومنظورتين أمام المحاكم، ولن يتسنى شمول العفو لأصحابهما إلا بعد صدور الحكم وانتهاء موضوع الحقّ الخاص».

١- http://www.alwasatnews.com/news/٤٠٥١٧٣.html
٢- قضيّة كرزكان: اتّهم فيها ١٩ شابا بقتل شرطي يدعى ماجد أصغر، لقي حتفه في البلدة عام ٢٠٠٨ بطريقة غامضة.

٢ المواقف الرسميّة والدينيّة والأهليّة من قضيّة معتقلي المعاميز

آية الله الشيخ عيسى قاسم استنكر عدم الإفراج عن الشباب والمطالبة الحثيثة من النيابة بإنزال أقسى العقوبات بهم، معتبرًا أنّه لا يستند إلى أسس شرعيّة، سيّما أنّ قرار العفو شملهم بداية.

في ١٨ يوليو ٢٠٠٩ ألقي القبض على شابين آخرين بتهمة المشاركة بمقتل الباكستانيّ، ليرتفع عدد المتهمين بالقضية إلى ٩ من أصل ١٠، حيث كان يجري البحث عن العاشر.

في الوقت نفسه كان أهالي المعتقلين ينظّمون الاعتصامات أمام مقرّ هيئة الأمم المتحدة في شارع المعارض للمطالبة بالإفراج عن أبنائهم، كما قاموا بإرسال رسالة خطيّة لمقر الأمم المتحدة أكدوا فيها براءتهم من دم الوافد الباكستانيّ «شيخ محمد رياض».

هذا وكان نشطاء وحقوقيّون قد دعوا إلى أن يشمل قرار العفو معتقلي المعاميز وكرزكان، حيث ذكر الأمين العام للجمعيّة البحرينية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي، أنّ العفو موضع ترحيب كبير من قبل المنظّمات المحليّة والإقليميّة والدوليّة، باعتبار أنّه جاء خطوة في الاتجاه الصحيح حتى لا يكون هناك سجناء رأي في البحرين، مضيفًا: «نأمل أن يمتد هذا العفو ليشمل المعتقلين في قضية كرزكان والمعاميز، باعتبارهما القضيّتين العالقتين في هذا الإطار».

المجلس العلمائيّ طالب بدوره بالإفراج عن معتقلي المعاميز الذين رأى أنّ محاكمتهم تفتقد الدليل الملموس والمقنع، وأنّ شهادات الشهود تؤكّد براءتهم من هذه التهم.

في يوليو ٢٠١٠ حكم على سبعة من المعتقلين بالمؤبّد وببراءة الثلاثة الباقين، وقد علّلت المحكمة ذلك بأنّ «الواقعة ثبتت في حقّ المتهمين السبعة، وكان ذلك بما شهد به ضابطان واعترافات المتهمين السبعة، وما ثبت في تقريري الصفة التشريحية ومسرح الجريمة، وأنّ سبب وفاة المجني عليه بفعل الحريق»، متجاهلة تمامًا حجج الدفاع والأدلّة التي تثبت العكس، هذا وقد تواردت معلومات مؤكّدة أنّ سبب وفاة الباكستانيّ ليس بفعل الحريق، حيث ذكر رئيس هيئة الدفاع عن متهمي المعاميز المحامي «محمد التاجر» أنّ سبب وفاته هو عزل أجهزة التنفس عنه، بقرار فرديّ اتخذته إحدى الطبيبات العاملات في مجمع السلمانيّة الطبيّ، ما يطرح العديد من التساؤلات سيّما أنّ الطبيب المعالج له، قال أثناء استجوابه أمام المحكمة الكبرى الجنائيّة أن نسبة بقاء الباكستانيّ على قيد الحياة كانت ٩٩ في المئة، وعليه قام بإجراء عمليّتين ترقيعيّتين له خلال وجوده مدّة أسبوعين في المستشفى لتلقي العلاج، ولولا أنه كان على يقين ببقائه على قيد الحياة لما قام بإجراء تلك العمليّات»!

بعد أن زاد ضغط الشارع والمؤسسات الرسميّة، أخذ يتردد في بعض وسائل الإعلام أنّ حمد بن عيسى سيصدر قريبًا قرارًا بالعفو عن معتقلي كرزكان والمعامير، في محاولة لتبريد الوضع وتهدئته، سرعان ما ظهر زيف هذه المزاعم، حيث ظلّ المعتقلون قابعين في السجون.

عام ٢٠١١، وبعد انطلاق شرارة الثورة الأولى، وانتفاضة الشعب، أفرج عن الرموز القادة الذين كانوا معتقلين بموجب قرار عفو، بيد أنّه لم يشمل معتقلي المعامير وكرزكان رغم المطالبات الحثيثة بذلك.

وفي ٢٥ ديسمبر ٢٠١١ أيّدت محكمة الاستئناف حكم السجن المؤبد بحقّ ٥ من معتقلي المعامير، وخفّضت حكم اثنين إلى ١٥ عامًا.

وما زال هؤلاء الشباب يدفعون ثمن حقد آل خليفة وإجرامهم سنين من أعمارهم بلا ذنب، وهم يقبعون وراء القضبان، بعد أن ذاقوا أبشع أنواع التعذيب.

الخاتمة

«معتقلو المعامير السبعة» قضيّة تكشف ظلم الكيان الخليفيّ وإجرامه، واستخفافه بحياة أبناء الشعب، واسترخاصه أرواح الناس، وتبيّن مدى انصياع القضاء وأدواته للقرارات الواهية الصادرة من الغرف المظلمة، وتميط اللثام عن المجرمين الحقيقيّين في مراكز التحقيق الذين حبكوا رواية قُتل فيها رجل باكستانيّ بطريقة تثير الريبة والشكوك، سيّما مع وجود تناقضات فيها، من أجل أن يزجّوا شبابًا أبرياء في السجن، ويذيقوهم أصناف التعذيب، لا لهدف سوى لإشباع نزواتهم الإجراميّة.

معتقلو المعامير: كميل، ومحمد، وجاسم، وحسين، وعيسى، وصادق، وأحمد، ظلموا في محكمة آل خليفة، وغيّب ملفهم سنوات، وحكم عليهم بالمؤبّد بعد أن اعترفوا تحت وطأة التعذيب اللاإنسانيّ بجريمة هم أبرياء منها، لكنّ الحقّ لن يضيع، يوم يأخذ المظلوم بثأره من الظالم، في محكمة العدل الإلهيّ.

متّهمو المعامير

القضيّة المنسيّة في الأقبية المظلمة

مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث
2017